

في أروع صور الشفافية والمصداقية

نائب الرئيس يضع النقاط على الحروف ويفند مزاعم المشترك

محددة دستورياً والتأجيل للمرة الثانية سوف يعني ادخال البلاد في فراغ دستوري.. وفي هذا يوضح بجلاء أنهم يبطنون عكس ما يظهر في خطابهم السياسي والاعلامي الذي بات مكشوقاً بعد أن استفدوا كل اساليبهم ووسائلهم القمعية وغير القمعة حتى لقوا عدهم وأنصارهم والمتعاطفين معهم، فاقدين بذلك ما تبقى لهم من شعبية إن كانت موجودة.

وهكذا أشار الاخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر - بجلاء من واقع تجربة الحوار مع احزاب اللقاء المشترك ان انها لا تريد الوصول بالوطن الى بر الأمان بمطالبتها التعجيزية خارج الاتفاقات.. ورغم ذلك تم إطلاق السجناء الموقوفين على ذمة قضايا جنائية مست وتمس الوطن والمواطن نزاعاً للذرائع.. ومع ذلك يفتنون مرة أخرى أنهم لا يريدون الحوار من أجل الوطن بل من أجل الحوار وهذا واضح في اشراطهم التي لا تنتهي، والغاية التأثير على الاجزة الحكومية والأمنية والقضائية بغية النيل من هبة الدولة وإظهارها انها غير قادرة على أداء مهامها.. ويتصورون بهذا أنهم سيحققون مراميمهم وأهدافهم بوسائل انقلابية تامة.. وفي ذلك تفسير واضح عن: لماذا لا يريد المشترك الحوار والنظام الديمقراطي التعديدي وتداول السلطة سلمياً والاحتكام لإرادة الشعب المعبر عنها في صناديق الاقتراع؟

لقد كان نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام في تقريره صريحاً في تبيان الأسباب والعوامل التي أدت الى اسداد آفاق الحوار.. واضع النقاط على الحروف.. مقدماً الدليل والبرهان بصدق وشفافية ووضوح تابع من استشعار المسؤولية تجاه أبناء شعبنا من منطلق الحرص على مصالح الوطن العليا وأمنه واستقراره ونهجه الديمقراطي ونمائه وتقدمه وازدهاره. □



للانقلاب على المؤسسات الدستورية عبر جرّ الحوار في اتجاهات تخرجه عن اطره الحقيقية الى أطر هلامية.. وهكذا يظهر استحواد النزعة التأميرية الانقلابية على العقلية الشمولية لقيادات المشترك مدى رفضها للديمقراطية، الأمر الذي يفسره هروبها من الحوار وسعيها الى تأجيل الانتخابات للمرة الثانية تحت مبررات أن الأولوية للاتفاق على القضايا المطروحة للحوار بعدها تجري الانتخابات، رغم إدراكهم ان القضايا التي اقترحوها يحتاج التحاور حولها فترة زمنية طويلة، و الانتخابات مرتبطة بمواعيد

الوطني الديمقراطي على إفضاله بأذ ل كل الجهود لإنجاح الحوار، مقدماً التنازلات لإزالة كافة العقائل.. منطلقاً المؤتمر الشعبي وحلفاؤه من ان الحوار كان أساساً بنى عليه المؤتمر ثقافته ونهجه السياسي.. مؤكداً تمسكه وحلفائه بكل ما اتفق عليه قبيل الانتخابات الرئيسية والمحلية عام ٢٠٠٦م مروراً باتفاق فبراير ٢٠٠٩م واخيراً المحضر التنفيذي لاتفاق فبراير الموقع عليه في ١٧ يوليو ٢٠١٠م، وهي اتفاقات وقعت في إطار الشرعية الدستورية.. رفض المؤتمر والتحالف الوطني الديمقراطي محاولات المشترك

■ اللقاء التشاوري الموسع للمؤتمر الشعبي العام وحلفائه في التحالف الوطني الديمقراطي وكتلتيهما في مجلسي النواب والشورى، ولجنة المائة الممثلة للتحالف في الحوار الوطني برئاسة الأخ المناضل عبدربه منصور هادي- نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام- يوم الاربعاء، هدف الى وضع ليس فقط قيادات وقواعد وأنصار التحالف الوطني الديمقراطي بل وكل أبناء شعبنا أمام حقيقة الاوضاع التي يمر بها الوطن في هذه الفترة من تاريخه المعاصر وما يواجهه من تحديات وما يجابهه من أخطار تستوجب اصطفاً وطنياً للتصدي لها وتجاوزها الى إنجاز الاستحقاقات الوطنية والديمقراطية وفي صدارتها إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد باعتباره الأولوية التي من أجلها مدد لمجلس النواب لعامين يتم خلالها التحاور حول القضايا المتباين والمختلف حولها والمحددة في بنود اتفاقية فبراير 2009م..

كتب: أنور اليافعي

قدمت أحزاب التحالف الكثير من التنازلات حرصاً على إنجاز الحوار

عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام، في هذا اللقاء للمشاركة من قيادات التحالف الوطني الديمقراطي بشأن المراحل التي مر بها الحوار معطياً الصورة الحقيقية لمساره والمآل الذي وصل اليه والناجمة عن العراقيل والصعوبات التي كانت تضعها امامه احزاب اللقاء المشترك بغية عدم إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وبالتالي الدخول في فراغ دستوري ومن ثم جر الوطن الى الفتنة والتخريب والارهاب والدفع بشعبنا الى حالة من الغوصي.. وهو ما عمل التحالف

ولكن أحزاب اللقاء المشترك الموقعة على تلك الاتفاقية مع المؤتمر الشعبي العام لم تكن غايتها الحوار - كما أثبتت الوقائع - وإنما تأجيل الانتخابات لكسب الوقت واستغلاله في اقتتال الأزمت والفخ في كير الفتنة وتأجيلها وإشغال الحرائق مرهنة عليه في إيصالها الى السلطة، حيث عملت على إعاقة الحوار باشرطاتها خارج بنود الاتفاق، ساعية الى إيجاد الذرائع والمبررات للهرب من الحوار وهجر الوقت عليها تحقيق رهاناتها الخاطئة والخاسرة، باحثة في ذلك المنحى عن أطر مختلفة وهمية للحوار خارج الشرعية الدستورية.. في هذه الفترة كان المؤتمر الشعبي وحلفاؤه - وانطلاقاً من قناعتهم وإيمانهم بالحوار كنهج أثبت قدرته في كل المراحل الوطنية على حل عقد القضايا والمشاكل بكل صعوباتها وتحدياتها - دائماً يقدمون التنازلات حرصاً على المصلحة الوطنية والتجربة الديمقراطية خيار شعبنا لبناء دولته الديمقراطية دولة المؤسسات.

في هذا السياق جاءت معاني مضامين حديث الأخ المناضل

الجديد في بيان أحزاب التحالف الوطني

إجباط مخطط المشترك للانقلاب على الديمقراطية

■ اختارت اليمن النهج الديمقراطي وركز دستور دولة الوحدة والقوانين المنبثقة عنه الممارسة السلمية في تداول السلطة عبر صناديق الانتخابات في منافسة انتخابية حرة ونزيهة ومباشرة بنظام اغلبي ينتج عنها أغلبية تحكم وتقرر برنامجهما وقوانينها ومعارضة تعارض وتقوم بدور حكومة الظل وتمارس العمل السياسي والحزبي وتعد جمهورها ونخبهها ببرامج عملية ومفهومة وقبولة عند المواطنين اليمني لتتال هذا البرامج أولاً رضا الناخب اليمني وثانياً لتحصل على الأغلبية وفق هذه البرامج الانتخابية وتنفيذها.

فائز سالم بن عمرو

تحريض الشارع على العنف ومساندة الارهابيين لمزيد من الابتزاز

على أحزاب التحالف تحمل مسؤولياتها تجاه حماية الديمقراطية

المشترك يصر على تقاسم السلطة وإلغاء المؤسسات الدستورية

النهج الانتخابي والديمقراطي.

لقد تلققت القيادة السياسية بقيادة واطر وكوادر المؤتمر الشعبي العام توصيات الاتحاد الأوربي وعكست في برنامج الرئيس الانتخابي لعام ٢٠٠٦م للانتخابات الرئاسية والمحلية وعن طريق التعديلات الدستورية التي شملت توصيات التعديلات في نظام الدولة عن طريق اختيار النظام الرئاسي وتوصيات لتعديل النظام الانتخابي عن طريق الانتخابات بالتمثيل النسبي والكووتا الانتخابية لصالح المرأة وتوصيات لتطوير العمل الإداري والتنموي عن طريق الحكم المحلي واسع الصلاحيات وانتخاب المحافظين وإشياء شرطه محلية في كل وحدة محلية ومنح استقلال مالي وإداري للوحدات الإدارية، لكن هذه الأحزاب رفضت هذا المقترحات التي تتوافق تماماً وتنسجم مع توصيات وقرارات اللجنة الأوربية لمرافقة الانتخابات لعام ٢٠٠٣م في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٦م للانتخابات الرئاسية والمحلية واستأنست في رفضها وتسخيفها في مشهد غريب ومغير وغير مسبوق في أي نظام ديمقراطي أو في أي معارضة اقليمية أو دولية والسبب في هذا الرفض يعود لاتي:

١- لا توجد لهذه الأحزاب قواعد انتخابية وجمهورية فالاتحكام الى الانتخابات لن يمكنها من السلطة فإذا الفرصة

وعلى هذا النسق من الممارسة السلمية والديمقراطية سار اليمن الموحد رغم من بعض المنغصات التي وقعت في طريق الديمقراطية من محاولة نيل السلطة بقوة الحديد والنار في حرب ١٩٩٤م إلا ان جماهير شعبنا رفض هذا السلوك الانقلابي والعنفي للوصول إلى السلطة، واستمرت العملية الديمقراطية والانتخابية تمشي بخطوات ثابتة ومنتجة نحو النهج الديمقراطي والسلمي إلى ان جاءت انتخابات ٢٠٠٦م الرئاسية والمحلية وفي هذا الوقت كتلت مجموعة من الأحزاب التي لم تنل الأغلبية في الانتخابات لتحسين تواجدها الانتخابي والجماميري بين الناس من خلال اتقاقهم على مرشح رئاسي واحد ومحاولة الخروج ببرنامج انتخابي توافقي وباركت جميع الأحزاب والمنظم السياسي والحزبي في بلادنا والدول الصديقة والمهتمة بتطوير الممارسة الديمقراطية والانتخابية هذا العمل الحزبي المشروع، واعتبرت ذلك خطوة دافعة بالمعملية الديمقراطية والانتخابية في بلادنا لمنافسة مرشح المؤتمر الشعبي العام فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وجرت انتخابات ٢٠٠٦م الرئاسية والمحلية وفق تنافس انتخابي وجماميري شديد وقامت الأحزاب المتنافسة بتحشيد مناصريها ومنتسبيها والتسابق إلى الجماهير لإقناعهم ببرامجهم الحزبية والانتخابية في كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والتنموية والاقتصادية وأفرزت هذه الانتخابات بشهادة المراقبين الدوليين والجهات الإقليمية والمعاهد المحايدة والنزيهة منها بعثة الاتحاد الأوربي بفوز مرشح المؤتمر بأغلبية الأصوات وحصولها على تفويض الناخب للحكم فترة انتخابية أخرى، لكن أحزاب اللقاء المشترك لم تقبل بنتائج الانتخابات ولم ترض بحكم الشعب فاختارت طريقاً غير ديمقراطي وغير انتخابي جاء كالاتي:

أولاً: التشكيك في نتائج الانتخابات وما أفرزته من نتائج بعدة طرق منها:

- الاتحالي إلى توصيات الاتحاد الأوربي الذي أشاد بالمعملية الانتخابية والديمقراطية في بلادنا بشكلها العام وقدم توصيات لتطوير العملية الانتخابية وتحديث آلية عمل لجنة الانتخابات والاهم اعتماد النسبية لتتال كل الأحزاب والتنظيمات السياسية حصّة في مجلس النواب والجالس المحلية بواسطة النظام النسبي التي تمكّنها وتشركها في ممارسة العمل الرقابي والتنفيذي على أجهزة الدولة، وكان هذا مطلباً مقبولاً ووافقت قيادة المؤتمر على مناقشته.

- المطالبة بتغيير أصول العملية الانتخابية والوصول إلى توافق وتقسام بين المؤتمر والمشارك، والضرب بعرض الحائط بأسس العملية الديمقراطية والانتخابية، وقبول هذا النهج والسلوك بالرفض لأنه يخالف الدستور ويقض على العملية السياسية والحزبية.

ثانياً: الالتجاء إلى الشارع وتحريضه وجعله وسيلة للطالبة والابتزاز والضغط على الحكومة، وقد صرح قادة من المشترك بأنهم سوف يتزاون إلى الشارع إذا خسروا الانتخابات في ٢٠٠٦م قبل وقوعها وقد نفذوا وعودهم وخسروا بنتائج الانتخابات والتفويض الذي أعطاه الشعب للأغلبية في انتخابات تنافسية وشرعية.

ثالثاً: التصريح والتلميح بان الانتخابات والتنافس الديمقراطي غير مجدي ومناصرة الوسائل غير السلمية والعسكرية والعنفية للوصول إلى السلطة من خلال التواطؤ والتطابق مع نهج وسلوك وأطروحات ما يسمى بالحراك وتأييد تمرد الحوفي ومناصرته وتأييده في كثير من الأحيان والتبرير له في آحيان أخرى، وكذلك الصمت والسكوت عن أعمال الإرهاب وكثير من السلوكيات والمظاهر التي تناقض مظهر الدولة وتنخر في جسدها وتهدم مؤسساتها.

رابعاً: تقديم حولا ومبادرات تصرح بالتقاسم والتحصن السلطة وجعل القضايا والإشكالات سبباً مسلطاً على رقبة الحزب الحاكم ومؤسسات الدولة للوصول إلى السلطة عن طريق التوافقات بعيداً عن المؤسسات الشرعية وتناسي

■ مثلت محاولة الانقلاب على المؤسسات الدستورية واخراجها تماماً من دائرة الشرعية المعبرة عن ارادة الأمة اليمنية عبر صناديق الاقتراع، هدفاً استراتيجياً لأحزاب المشتركك ظلت ومنذ العام 2006م تخطط له باعتباره المدخل الحقيقي لتنفيذ المزيد من أجندتها التي تركز على مدى نجاح هذا الهدف الانقلابي.

المشترك وإلغاء المؤسسات الدستورية

المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام - أعضاء اللقاء التشاوري الذي نظمته احزاب التحالف الوطني الديمقراطي؛ بقفة عالية ساردا الحقيقة الكاملة التي تكشف فظاعة الممارسة غير



يحيى على نوري

أذا نحن أمام مخطط تآمري تنفذه أحزاب المشترك بغض النظر عن السبل والطرق المستخدمة لتنفيذه.. نذكر بأننا لن تبلغ مرأبها بغعالية في وضع الحلول للقضايا الخلافية حتى يحصل على موافقة وطنية وسياسية ومجتمعية من خلال تحديث قانون الانتخاب اليمني ولكن وفق الثوابت الوطنية والدستورية والقانونية للجمهورية اليمنية، وقد وقعت هذه الأحزاب مواقف متناقضة ومتباينة ومتغيرة من الحوار تجلت في الآتي:

١-الرهان على إضاعة الوقت وادخال البلاد في فراغ دستوري لإبطال النهج الديمقراطي والانتخابية وإرساء أسس جديدة ومخالفة الدستور للوصول إلى السلاطة والحكم في اليمن.

٢-المخطط الشديد والمتعمد بين الحوار السياسي الذي يناقش قانون الانتخاب وتطوير العملية السياسية وبين الحوار الوطني الذي يتناول القضايا الوطنية والتحديات التي يواجهها الوطن والمواطن اليمني عن طريق:

- ربط الحوار السياسي بمطالب وطنية وتنموية وبعيدة عن الاستحقاق الانتخابي ووضع الشروط البعيدة عن الحوار السياسي حتى وصل بهم إلى اشراط صرف إكرامية رمضان

- المطالبة بحل القضايا الوطنية والمعاشية والتنموية شرط لبدء الحوار والسير فيه، والمنطق يقول إننا نحل القضايا السياسية وندخل انتخابات زهية بقوانين متطورة لتشرع المؤسسات المنتخبة في حل هذه القضايا الوطنية، فلا يمكن ربط استحقاق انتخابي بقضايا تنموية وسياسية وإدارية وموروثات ثقافية وتاريخية تحتاج إلى أوقات طويلة لحلها وتسويتها

٣-رفض مشاركة الجميع في حل القضايا الوطنية من كافة أفراد المجتمع وجعل القضايا الوطنية مطالب ابتزازية لتحقيق مكاسب آنية وذاتية.

٤-محاولة الاستفادة من القضايا التنموية والاستحقاقات والتحديات التي تتمر بها بلادنا لجعلها حجة في تأخير الانتخابات والالتفاف عليها.

٥-السعي إلى التدويل الدولي للتحديات الأمنية من خلال المطالبة بدخول مجلس الأمن لحل مشكلات اليمن والمطالبة بمرجعات أجنبية وغير دستورية تكون قاعدة لأي حوار وطني أو سياسي.

٦- التركيز على الحوار المشروط والانحراف بمسارات الحوار إلى القضايا الجزئية والفرعية وتناسي الحوار في شقيه السياسي والوطني.

٧-اعتماد على آلية الحوار الصفري أي الحوار لجرد الحوار وإذا اقترب الحوار للحول حقيقية لحاضره الأحزاب آلية الانسحاب من الحوار والبدء من الصفر في أي حوار قادم.

في رأيي ان المؤتمر الشعبي العام ساهم في تكريس الأزمة من خلال سيره في حوار عيني ولا فائدة منظورة منه عند اشد الناس تقاؤلاً واضطر الحزب الحاكم التخلي عن أغلبيته

والقرب بحلول وحوار يتجاوز النهج الديمقراطي القائم على أغلبية تحكم ومعارضة تعارض وتقوم، كل عاقل وطني يطالب بالمضي في الاستحقاقات الانتخابية وعدم جعل الثوابت الوطنية والدستورية والقانونية بضاعة في سوق المساومة والحوار الصفري، ونطالب من فخامة الرئيس تحمل مسؤولياته كقائد للبلاد وإدارتها سياسياً وتنموياً وإذا اخضع الاستحقاق الانتخابي للمساومة كالمرة الأولى فإن في ذلك كارثة، وقد تدخل بلدنا في منعطفات وطرق غير دستورية وغير قانونية. □

المزيد من الممارسات واللعب السياسي التدميري باتجاه تحويل الوطن إلى كعكة يتم تقسيمها حسب طموحات وأهواء تلك الأحزاب. نقول ذلك انطلاقاً من إيماننا العميق بان ممارسات هذه قد أضرت كثيراً بالوطن والشعب وأوصلت الأمور إلى ما هي عليه اليوم من معطيات تسر العدو وتحزن الصديق والمحب لهذا الشعب.

كلام نهدف من خلاله وبشفافية عالية إلى تقديم الصورة الكاملة والجلية المغفمة بكافة الدلائل والحجج والاجندة التي تؤكد مصداقية ما ذهبنا اليه وبصورة تعلقو عن مفهومي الدجل والخداع للرأي العام والذي للأسف الشديد مازال هناك أطراف عدة في احزاب المشترك تواصل انتاجه عبر تعاملها مع قضايا الوطن بهدف دغدغة عواطف الناس بمصطلحات تدعي زوراً وبهتاناً بأنها حقائق دامغة وهي في الأصل لا تعدو عن كونها حالة إفلاس واستمرار الصيد في مستنقع المزايدة والدجل والخديعة.. فالرأي العام اضحى قادراً على التمييز بين الغث والسمين ويدرك تماماً اين تكمن مصالح وطنه العليا والاستراتيجية التي تمثل جميعها ضمانات حقيقية لحاضره ومستقبله وخفيلة بأن تجنّب مزلق الوقوع في تون الصراعات والتطاحنات التي يحاول صنع الامزة الراهنة جره اليها بصورة عمياء متعصبة لتنفيذ أجندة وسيناريوهات خارجية.

إذا الوطن والشعب ووفقاً لمعطيات المرحلة الراهنة بحاجة الى مواقف شجاعة ومنتصرة لأماله وتطلعاته وليس بحاجة إلى انتكاسة في القيم والمثل الوطنية لدى الساعين عبثاً إلى بلورتها على الواقع في أشبع صور الممارسة غير المسؤولة لهم ازاء الوطن ومصالحه.

وانطلاقاً من هذه الرؤية كان المواطن في الداخل والخارج ومعهم المتابعون والمهتمون والشعب والالتناغم مع مصالحه وتطلعاته. □

ويعكس هذا لامبالاة المعارضة للتنازلات المنكرة للمؤتمر الشعبي العام وحلفائه بيد ان ما تسعى اليه احزاب المشترك هو تنازل النظام عن شرعيته، لتجد نفسها بعد ٢٧ من ابريل ٢٠١١م تتحدث بالفم المليان عن الحكومة غير الشرعية ومجلس النواب غير الشرعي وبعد ذلك تتهاى لخوض مرحلة جديدة تهدف الى افرار المؤسسة الرئاسية من ارس الدولة وعنوان سيادتها واستقلالها.

وازاء كل ذلك لن نجد شعبنا إلا معززاً لتوجهات قيادته باتجاه الاستحقاق الانتخابي القادم وبأن يسجل حضوراً فاعلاً وحرصاً على التجربة الديمقراطية ومؤسسات دولته الوجدوية، ويظل باب الحوار مفتوحاً أمام أي عاقل وراشد يحاول إعادة ترتيب أوراقه من جديد والاسراع في الانضمام للشعب والالتناغم مع مصالحه وتطلعاته. □

